

## تحليل التباين المكاني لتوزيع سكان محافظة كربلاء للفترة

( 1987 – 2007 )

**المقدمة :** تهتم جغرافية السكان بدراسة الاختلافات المكانية في توزيع السكان وكثافتهم ونموهم وخصائص تركيبهم وعلاقة ذلك بتباين خصائص البيئة الجغرافية (الطبيعية والبشرية) ، ومن ذلك اختلفت جغرافية السكان عن الديموغرافية التي تتناول السكان رقميا بوصفه موضوعا مستقلا عن البيئة

تعد دراسة توزيع السكان وكثافتهم في المكان من أكثر موضوعات السكان صعوبة وتعقيدا لارتباطها الوثيق بخصائص متغيرين أساسيين المكان والسكان وما يرتبط به من الاستمرارية الدائمة لحركتهم الديموغرافية (الطبيعية والمكانية) ، لذلك أولى المهتمين في جغرافية السكان اهتماماتهم الخاصة بدراسة هذا الموضوع ومعالجة مشكلاته وتحقيق أغراضه من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية الكمية (الاتجاه الكمي) في تحليل العلاقات المكانية في التوزيع وعلاقته بخصائص البيئة الجغرافية (الطبيعية والبشرية) بغية الوصول إلى نتائج رقمية محددة تختصر كثيرا من التحليلات الوصفية الكيفية في تشخيص وتفسير هذا التوزيع ، وفي هذا الصدد تقدم الجغرافيون بدراسات عديدة تناولت تحديد دور العوامل الجغرافية في التباين المكاني للتوزيع والكثافة وأساليب الحياة بعد توزيع السكان مساحيا حسب مناطق تواجدهم على الخارطة بهدف توضيح صورة نمط التوزيع وتباينه المكاني وتحديد دور العوامل (الطبيعية والبشرية) التي كانت تقف وراء ذلك ، وتكمن أهمية دراسة هذا التوزيع في معرفة حجم سكان الإقليم وجهاته المختلفة وتوقعاته المستقبلية على ضوء مؤشرات تغييرهم ، وبذلك تقدم هذه الدراسة خدمة جليلة للمعنيين في وضع الخطط التنموية المتعددة الجوانب الآتية والمستقبلية على أساس حجم سكان الإقليم أو أحد أجزائه

والبحث الذي نحن بصدد يتناول دراسة وتحليل التباين المكاني في توزيع سكان محافظة النجف للمدة (1987 – 2007) بهدف البحث في العلاقات المكانية في توزيع سكان المحافظة بغية الوصول في الكشف عن عوامل التشابه والتباين في توزيعهم وذلك من خلال تمثيل البيانات المتعلقة بمناطق تواجدهم على الخارطة لتوضيح صورة نمط التوزيع وتباينه المكاني وتحديد دور العوامل الجغرافية المتنوعة (الطبيعية والبشرية) التي كانت تقف وراء هذا التوزيع ، وقد تطلب الأمر منا القيام بجولة ميدانية في كافة وحدات المحافظة الإدارية بهدف استقصاء أسباب توزيع السكان وتباين كثافتهم بين جهاتها ومعرفة العلاقة بين العوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية) وخصائص توزيع السكان . ويحتوي هذا البحث على ثلاث مباحث إضافة إلى الاستنتاجات والتوصيات ، تناول المبحث الأول مكانة المحافظة السكانية بهدف معرفة وزنها النسبي بين محافظات القطر والذي يكشف مدى قوة خصائصها الجغرافية في جذبها للسكان ، أما المبحث الثاني فقد تناول العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية المؤثرة في توزيع السكان ، أما المبحث الثالث فقد تناول التوزيع النسبي والكثافي للسكان المحافظة بهدف كشف التباين المكاني في توزيع السكان وكثافتهم وكما تناول المبحث التوزيع البيني للسكان . ومن خلال دراسة هذه المباحث وتحليل توزيع السكان وكثافتهم توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية .

1- أن محافظة كربلاء هي إحدى محافظات القطر التي تتسم بصغر حجمها السكاني نسبيا طوال الفترة الممتدة من (1977 – 2007) بدليل أن حجمها السكاني لم تصل نسبته المنوية إلى 4% من حجم سكان القطر مما جعل مكانتها السكانية ضمن المراتب الأخيرة بالرغم من أن حجمها السكاني قد تضاعف خلال فترة عشرين سنة الأولى

2- أن للعوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية) أثرا واضحا في توزيع سكان المحافظة وتباينه وتفاوت درجة تأثير تلك العوامل في رسم صورة التوزيع الجغرافي للسكان المحافظة حيث ظهر عاملين بارزين في هذا الجانب أحدهما طبيعي (الموارد المائية) والآخر بشري (وجود العتبات المقدسة) ونتيجة لسيادة ظروف المناخ الجاف جاء توزيع

السكان متفقا تماما مع توزيع الموارد المائية السطحية والجوفية ماعدا مدينة كربلاء التي تأثر توزيع السكان فيها بالعامل الديني والتاريخي والتي تمثل مركز (التجمع السكاني) ، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن العوامل الطبيعية قد رسمت صورة هذا التوزيع وجاءت العوامل البشرية وعلى وجه التحديد العامل الديني والتاريخي لتكمل هذه الصورة من خلال رسم اطارها العام وهو يتفق تماما مع الفرضية الموضوعية

3 - تميزت المحافظة بانخفاض الكثافة السكانية فيها والتي بلغت في تعداد 1997 27 نسمة / كلم<sup>2</sup> ثم ارتفعت في تقديرات 2007 الى 33 نسمة / كلم<sup>2</sup> مما جعلها تأتي بالمرتبة الأخيرة في توزيع الكثافة السكانية وذلك لانتساع مساحة الهضبة ، ولم تتوزع هذه الكثافة بصورة متساوية بين وحداتها الإدارية وذلك لتباين توزيع العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية بين جهات المحافظة التي تقع فيها تلك الوحدات لذلك كان أعلى مستوى لها خلال مدة الدراسة في مركز قضاء الهندية الذي يقع في منطقة السهل الرسوبي وأدنى مستوى لها في مركز قضاء عين التمر ويقع في منطقة الهضبة .

4 - وبصدد توزيع السكان ما بين الحضر والريف فقد دلت نتائج تعداد 1997 على سيادة الطبيعة الحضرية للسكان المحافظة إذ بلغت نسبتهم 66 % من مجمل سكان المحافظة ويتركز 4 / 62 % منهم في مدينة كربلاء والحر و 4 / 11 % في مدينة (طويريج ) والباقي يتوزعون على بقية وحداتها الإدارية بنسب متقاربة

#### التوصيات

ومن خلال ما تقدم نرى من الضروري الحد من تركيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مركز المحافظة ولا بد من توزيعها بصورة عادلة على كافة وحدات المحافظة الأدرية خاصة في مركز قضاء عين التمر الذي يستوعب أعداد كبيرة من السكان وكما أنه يمثل مجالا جغرافيا في إعادة توزيع السكان مستقبلا وكما نرى من الضروري الحد من الهجرة الريفية وذلك يتطلب بتنمية المناطق الريفية من خلال التوسع في الرقعة الزراعية والاهتمام باستصلاح المزيد من الأراضي الزراعية ولاسيما تلك التي تعاني من شدة الملوحة التي تسود مركز قضاء الهندية والنواحي التابعة له إلى جانب صيانة جميع الأراضي القابلة للزراعة من أجل المحافظة على خصوبتها والتوسع في الرقعة الزراعية وصيانة شبكات الري والبزل في مختلف أرجاءها .